«كويت 15» يرتفع في جلسة تباين المؤشرات

تباين أداء المؤشرات الكويتية بنهاية تعاملات جلسة أمس الاثنين، في ظل انخفاض للمؤشر السعري للجلسة العاشرة على التوالي، حيث تراجع أمس 0.86% عقب تخليه عن 43.78 نقطة مُتدنياً إلى مستوى 5054.64 نقطة.

كما انخفض مؤشر السوق الوزني 0.01% حيث فقد 0.04 نقطة نزولاً إلى النقطة 339.99، فيما ارتفع كويت 15 إلى مستوى 790.49 نقطة رابحا 2.45 نقطة بنمو 0.31%.

كان المؤشر السعري الكويتي قد فقد مع نهاية تعاملات جلسة الأحد 167.5 نقطة بإقفاله عند مستوى 5098.42 نقطة كأدنى مستوى له منذ أكثر من أحد عشر عاما، بعد أن انخفض بحدود 3.2%.

وقال محلل أسواق المال أمير المنصور، إن المؤشر السعري حاليا عند قاع القناة، ومن المتوقع أن يرتد وفقاً للسيناريو السابق.

وتوقع محلل أسواق المال إبراهيم الفلكاوي، أن يصل المؤشر العام الكويتي عند مستوى 5000 نقطة على المدى القصير وصولاً إلى مستوى 3800 نقطة على المدى المتوسط ليهبط عند مستوى 3000 على المدى البعيد.

وتراجعت أحجام التداول خلال الجلسة 41.9% حيث بلغت 120.64 مليون سهم مقابل 207.78 مليون سهم خلال تعاملات الأحد.

كما انخفضت قيم التداولات 56.6% حيث بلغت 12.01 مليون دينار مقابل 27.69 مليون دينار خلال الجلسة الماضية.

وعلى مستوى القطاعات، تراجع المواد الأساسية 2.34%، ثم الصناعة 1.48%، يليه العقارات 1.14%، بينما ارتفعت قطاعات الرعاية الصحية 2.57%، والاتصالات 0.63%، وأخيراً التكنولوجيا 0.15%.

وجاء سهم «نفائس» على رأس الأسهم المتراجعة بنسبة 12.28%، تلاه «إيكاروس» 12.05% و«مراكز» 10.87%.

وتصدر سهم «صفوان» الأسهم المرتفعة بنمو بواقع 9.09%، ثم «العقارية» 8.11% و«الرأي الإعلامية» 7.58%.

وأشار «المنصور» إلى أن الأسهم القيادية المتمثلة في الصناعات الوطنية، والتجارية العقارية، والكويت الوطني، وبيتك، وأجيليتي قد وصلت إلى قاع القناة الهابطة، متوقعاً الارتداد منها إلى الصعود.

وتباين أداء المؤشرات الكويتية في مستهل جلسة أمس الاثنين، حيث تراجع السعري 0.6% عند مستوى 5067.78 نقطة خاسراً أكثر من 30 نقطة، فيما ارتفع المؤشران الوزني وكويت 15 بنسب بلغت 0.49% و0.94% على التوالي.

البورصة تشهد جلسة متباينة

بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

اتحاد شركات الاستثمار ينظم ورشة «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

في إطار استراتيجية مركز دراسات الاستثمار للتعاون مع الجهات الحكومية وبصفة خاصة الرقابية المعنية في عمل الشركات لتطوير الكوادر العاملة في القطاعين الخاص والحكومي بما يخدم الاقتصاد والأسواق المالية بشكل عام.

وفي مستهل هذا التعاون نظم مركز دراسات الاستثمار وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ورشة عمل لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى وزارة التجارة والصناعة، لمرشحي وزارة التجارة والصناعة في إدارة غسل الأموال وشركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد، والتي قدمتها الدكتورة جيهان جمال عبدالصبور، وذلك على فترتين يومي الأحد والاثنين الموافقين 17 و18 يناير 2016 من الساعة 08:30 صباحا إلى الساعة 02:00 بعد الظهر، في مقر وزارة التجارة والصناعة بمجمع الوزارات، الدور الثاني، القاعة التدريبية الجديدة.

وقد افتتح ورشة العمل كل من: خالد الشمالي - وكيل وزارة التجارة والصناعة، أ.د. رمضان الشراح - أمين عام اتحاد شركات الاستثمار، فدوى درويش - مدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة، هدى العنزي - مدير إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالوزارة.

وفي هذه المناسبة أوضح كل من: خالد الشمالي وأ.د. رمضان الشراح أهمية تأهيل الكوادر الوطنية المعنية في مراقبة ومكافحة غسل الأموال مؤكدين على أهمية التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لخدمة الاقتصاد الوطني والارتقاء بمركز الكويت في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فيما أوضحتا كل من: فدوى درويش وهدى العنزي على أن هذه الورشة جاءت بعد تواصل ودعم من قبل اتحاد شركات الاستثمار ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي بما يخدم أهداف واستراتيجيات كافة الفرقاء وأن الغاية من هذه الورشة تأهيل وتدريب وتطوير خبرات المتدربين لكشف العمليات المالية الغير مشروعة والقدرة على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمكافحة تلك العمليات ابتداء من مرحلة تحديد المخاطر وحتى مرحلة اتخاذ التدابير اللازمة والتعريف بالجهود المبذولة في مجال مكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى توحيد الخبرات من خلال تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم في ورشة العمل التي استمرت ليومين متتاليين التعريف بالآتي:

- تعريف غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراحل وأساليب غسل الأموال.
- الجهات الرقابية بدولة الكويت.
- تقييم المخاطر.
- تطبيق مبدأ اعرف عميلك والعناية الواجبة للعملاء (المشددة).
- إدارة مخاطر التعامل مع الأشخاص المعرضين سياسياً.
- كشف العمليات المشبوهة والإخطار عنها (مؤشرات الاشتباه بارتباط العملاء أو المتعاملين بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب).
- عقوبات القانون (106) لسنة 2013 والمرتبطة بعدم الالتزام بمواده.

وقدم مركز دراسات الاستثمار هذه الورشة بالتعاقد مع أحد أهم المتخصصين في هذا المجال الدكتورة/ جيهان جمال عبدالصبور، وهي محاضر دولي وحاصلة على الشهادة الدولية في المطابقة والالتزام والشهادة الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد عملت مستشارة اقتصادية لمشروعات التنمية الاقتصادية التابعة لجامعة جون هو بكنز بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تعمل مستشار اقتصادي للعديد من المنظمات الدولية والجهات الدولية، وهي المدرب المعتمد لدى هيئة أسواق المال السعودية لتدريب كل من مديري المطابقة والالتزام ومديري وحدات غسل الأموال بالهيئة.

وفي نهاية ورشة العمل تم تخريج 34 متدرب من وزارة التجارة والصناعة وعدد 10 متدربين من شركات الاستثمار الأعضاء في اتحاد شركات الاستثمار.

لقطة جماعية من الورشة

«البترول الكويتية» تعين رؤساء جدداً لشركات النفط

عقد مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية صباح أمس اجتماعا برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة - رئيس مجلس الإدارة أنس الصالح ، حيث ناقش المجلس المواضيع المدرجة على جدول أعماله .

وقد صرح المتحدث الرسمي للقطاع النفطي الشيخ / طلال خالد الأحمد الصباح بأن المجلس بحث التركيبة المقترحة لمجالس إدارات الشركات النفطية التابعة والتي بدورها تعزز قواعد ومبادئ الحوكمة لرفع مستوى فعالية مجالس إدارات الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

كما بين الشيخ / طلال خالد الأحمد الصباح بأن المجلس ناقش معايير وضوابط اختيار أعضاء مجالس إدارات الشركات النفطية المملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية والأسماء المرشحة لها على ضوء التركيبة الجديدة المقترحة. حيث أصدر المجلس قرارته بتعيين أعضاء مجالس إدارات الشركات النفطية المملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية للسنوات الثلاث القادمة.

كما أضاف الشيخ / طلال خالد الأحمد الصباح بأن المجلس بحث الهيكل التنظيمي لمؤسسة البترول الكويتية والتعديلات المقترحة عليه لمواكبة التحديات الحالية والمستقبلية وإجراء التغييرات المناسبة في ظل الظروف التي يشهدها العالم جراء انخفاض أسعار النفط العالمية وأثره على الأداء المالي للمؤسسة.

كما أوضح الشيخ / طلال خالد الأحمد الصباح بأن المجلس بحث الأسماء المرشحة لتولي المناصب القيادية في القطاع النفطي على ضوء انتهاء خدمات بعض القياديين. حيث أصدر المجلس قرارته بتعين أعضاء منتدبين ونواب أعضاء منتدبين في مؤسسة البترول الكويتية ورؤساء تنفيذيين في شركاتها التابعة كما يلي :

- هاشم سيد هاشم عضواً منتدباً في مؤسسة البترول الكويتية لتولي مهام إدارة وتنفيذ مشروع التكامل بين مجمع التكرير والبتروكيماويات.
- جمال عبدالعزيز جعفر رئيساً تنفيذياً لشركة نفط الكويت.
- محمد عبداللطيف الفرهود رئيساً تنفيذياً لشركة صناعات الكيماويات البترولية .
- عبدالناصر يوسف الفليج رئيساً تنفيذياً للشركة الكويتية لنفط الخليج .
- وفاء يوسف الزعابي عضوا منتدباً للتخطيط والمالية .
- سعد دهيليس بوخوصه نائباً للعضو المنتدب للشؤون المالية.

السيف يدعو لتطوير قدرات الجمارك العربية

دعا المدير العام للإدارة العامة للجمارك في الكويت خالد السيف الى تطوير قدرات الجمارك العربية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمية لتسهيل تبادل السلع بين الدول العربية وتعزيز التعاون مع دول الاقليم.

وقال السيف على هامش مشاركته في الاجتماع الاقليمي لمديري الجمارك في منطقة شمال افريقيا والشرق الادنى بالجامعة العربية ان الاجتماع تطرق لاهمية التركيز على السياسات العامة واستعراض ما تناولته الاجتماعات السابقة واللجان العاملة وما تم اعتماده اضافة الى مناقشة الخطة المستقبلية من ناحية التدريب والبرامج. واضاف ان التقارب بين الجمارك والشرطة في ادارة المنافذ الحدودية يعتبر من اهم الموضوعات التي تتضمنها استراتيجية منظمة الجمارك العالمية مشيرا الى ان التوافق بين الاطراف جميعها سيعزز التعاون في هذا الشأن. ولفت الى استخدام منظمة الجمارك العالمية تكنولوجيا الجمارك الرقمية في التخليص والمعاملات والمراقبة والتواصل وتبادل المعلومات مع جميع الجهات العاملة داخل الدولة وخارجها.

وقال السيف "اننا في حاجة الى هذه الاستراتيجية للقضاء على العمل الروتيني اليدوي باستخدام التكنولوجيا الرقمية لاسيما ان ارقام السلع في مختلف دول العالم واحدة" مبينا ان "ذلك سيسهل عملية تبادل المعلومات والتكامل بين الجهات وتعديل الاختلافات بين الدول الأخرى".

واوضح ان مردود استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التبادل في الدول العربية سوف يصب في صالح المنطقة الحرة العربية ويسهل عملية التبادل التجاري فيما بينها.

خلال مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية بالريجينسي

«دار الكوثر» تطلق مشاريع بوابات السيلكون في دبي

حسين حاجي

أعلنت شركة دار الكوثر العقارية انضمامها لمجموعة الشركات المشاركة في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق، والذي تنظمه شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات من 7 إلى 10 مارس المقبل في فندق الريجنسي، بمشاركة 35 شركة محلية وخليجية.

وقال مدير إدارة المشاريع في الشركة حسين حاجي ، إن «دار الكوثر» ستقوم خلال المعرض بطرح عدة مشاريع جديدة منها مشاريع بوابات السيليكون 1 و 2 و 3 و 4 في دبي، البالغ كلفته 350 مليون دولار، مؤكدا نجاح مشاريع الشركة بتحقيق عوائد تأجيرية مميزة خلال العام الماضي.

وأشار حاجي إلى أن الشركة طرحت هذا المشروع في السوق الكويتي وهو مجمع كامل ويضم 836 شقة سكنية واسعة تشمل شققا مكونة من استوديو، وغرفة نوم واحدة، وغرفتين، وثلاث غرف، صممت جميعها لتلائم أذواق عشاق البيئة الطبيعية المحيطة بالسيليكون جيت.

وأضاف أن المجمع يجمع ما بين المعمار الحديث للسكن العصري في ضواحي المدن، وبين الأسلوب العربي التقليدي، وتحيطه من كل جانب حدائق خضراء خلابة، ومساحات كبيرة تؤمن الحرية في المشي والحركة لجميع السكان، بالإضافة إلى أنها تتيح الفرصة بالاستمتاع بالهدوء والراحة. وتابع ، جميع الشقق صممت لتضم شرفات واسعة مباشرة تطل على المناظر الخلابة للحياة البرية، وصممت من الداخل بأحدث الوسائل التي تعبر عن الحداثة والطراز العصري في أسلوب السكن، وتشمل تقنية رقمية عالية، وإضاءة صممت خصيصا لتتناسب مع الأجواء الداخلية للشقق، وأسقفا عالية وشرفات كبيرة وواسعة».

وأشار إلى أن المشروع يتميز بعدة مميزات أهمها وجود 4 بركة سباحة داخلية وخارجية وسباحة للأطفال، وناديين صحيين وصالة رياضة، ومتجع صحي جاكوزي وسبا، ومحلات تجارية للتسويق، ومقهى كوفي شوب، ومنطقة العاب للأطفال، وحضانة مطلة على الحديقة، وخدمة تأجير السيارات، وغيرها من المميزات الكثيرة التي لا تتوافر في مجمعات مشابهة في دبي، وخدمات أخرى استثنائية.

وذكر حاجي أن الأسعار في مشاريع الجيت تبدأ من 29 ألف دينار للشقة الواحدة، في حين أن جميع العرض المقدمة شاملة موقف سيارة خاصا بالشقة، مبينا أن الشركة ستقدم مشاريع متميزة في دبي وصلالة وتركيا والتي ستكون مشاريع مميزة ستلقى اهتماما كبيرا من قبل المهتمين بالاستثمار العقاري الخليجي.

ولفت حاجي إلى أن الشركة ستقوم بتسويق مشروع عقاري مميز بشقق التمليك في صلالة خلال فترة المعرض، نظرا للطلب الكبير على هذا النوع من الاستثمار العقاري من قبل شريحة كبيرة من الكويتيين والخليجيين، مؤكدا سعي «دار الكوثر» لتنويع استثماراتها العقارية والدخول في إستثمارات عقارية جديدة، نظرا لتنوع متطلبات السوق العقاري خلال الوقت الراهن، ومنوها إلى أن مشروع الصفاة للشقق السكنية للتمليك في صلالة هو مشروع من ضمن المشاريع الجديدة التي تقوم بطرحها حاليا. واختتم حاجي تصريحه قائلا « نسعى من خلال مشاريعنا أن نقدم منتجات عقارية تناسب الشرائح كافة في الكويت وأن جميع مشاريعنا لاقت اقبالا كبيرا خلال العام الماضي».

موديز: تراجع المبيعات العقارية يؤثر على أرباح البنوك بالكويت

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، إن تراجع المبيعات العقارية في الكويت من شأنه التأثير على حجم أعمال وأرباح البنوك.

وأضافت موديز في مذكرة بحثية أن التراجع في قيمة العقارات قد يرفع من مخاطر الائتمان للبنوك الكويتية التي ترتبط بالعقارات بشكل كبير من خلال الضمانات.

وأرجعت موديز تباطؤ نمو قطاع العقارات إلى انخفاض اهتمام المستثمرين في ظل تراجع أسعار النفط، مشيرة إلى أن الشركات العقارية لم تتأثر بعد حيث حققت إجمالي ربح بنسبة 7% على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2015.

وتوقعت موديز أن يشهد القطاع مزيداً من الضغوط خلال عام 2016 التي ستؤثر سلباً على إيرادات مما يدفع الأسعار إلى التراجع.

وأشار التقرير إلى البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حيث أنه بنهاية سبتمبر 2015، كانت 255 من قروض البنوك المحلية تتجه لقطاع العقارات، ويرتبط 40% من إجمالي ضمانات القروض من قطاع العقارات.

وقالت موديز أن البنوك الكويتية الآن في وضع جيد لتحمل التدهور المحتمل في سوق العقارات.

وكان بنك الكويت الدولي قال في تقرير إن المبيعات العراقية انخفضت 29% وسط تراجع الأسعار، متوقعة انخفاض أحجام وقيم المبيعات العقارية في 2016.

وفقاً لوجهة نظر المسؤولين التنفيذيين في قطاع الخدمات اللوجيستية العالمي

«أجيليتي»: الكويت تحقق تقدماً ملحوظاً كوجهة استثمارية محتملة

قالت شركة أجيليتي للمخازن العمومية (AGLTY)، المدرجة ببورصتي الكويت ودبي، إن الكويت تحقق تقدما ملحوظا كوجهة استثمارية محتملة في نظر المسؤولين التنفيذيين في قطاع الخدمات اللوجيستية العالمي.

وذكرت في تقرير صدر عنها ، أن الكويت حافظت على مرتبتها الـ 21 في «مؤشر أجيليتي اللوجيستي للأسواق الناشئة»، والذي يعني بتقييم أداء الأسواق الناشئة الـ 45 الأقوى على مستوى العالم.

ويهدف المؤشر إلى تصنيف هذه الأسواق بناء على أحجامها، وظروف مزاولة الأعمال فيها، وبنيتها التحتية، إلى جانب عوامل عديدة أخرى تجعل من تلك الأسواق أسواقا جذابة بالنسبة إلى الشركات اللوجيستية، والمخلصين الجمركيين، والموزعين، وشركات الشحن بكافة أنواعها.

وأضاف التقرير أن الصين - ثاني أكبر اقتصاد في العالم - لا تزال الأولى بلا منازع على الأسواق الناشئة مع الحفاظ على هامش كبير بينها وبين الدول التي تليها، وهي الإمارات (المرتبة 2)، والهند (المرتبة 3)، وماليزيا (المرتبة 4) التي تجاوزت الاقتصادات القائمة على السلع مثل السعودية (المرتبة 5)، والبرازيل (المرتبة 6)، وإندونيسيا (المرتبة 7)، يتبعها كل من المكسيك (المرتبة 8)، وروسيا (المرتبة 9)، وتركيا (المرتبة 10)، وجاءت أفضل النتائج التي سجلتها الكويت في المؤشر ضمن مجال سهولة مزاولة الأعمال، لتحتل المرتبة (9) على هذا الصعيد، بينما حلت في المرتبة 29 من في عامل «الترابط»، أي ما تتيحه من بنية تحتية ووسائط نقل وكفاءة في الأداء الجمركي.

وقد تقدمت الكويت بمقدار 7 مواقع لتبلغ المرتبة الـ 20 بين الدول الأقوى ترشيحاً كي تكون وجهة استثمارية لشركات الخدمات اللوجيستية، وذلك بحسب الاستبيان الذي تضمنه المؤشر والذي شمل 1,110 من المسؤولين التنفيذيين في قطاع سلاسل الإمداد.